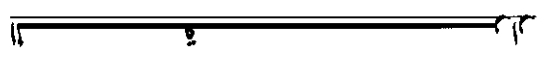


۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸



۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸

۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸

۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸
 ۱۱۰۸/۳/۰۱۰۸

نظرت محكمة الجمارك البدائية الدعوى وبعد استكمالها إجراءات التفاضلي فيها أصدرت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠ قراراً يتضمن منع المدعى عليه من مطالبة المدعية بالمبالغ الواردة بكتب المطالبة ورد قيمة الأمانة البالغة ٣٠٠٠ دينار وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار بدل أتعاب محامه.

لم يرض المدعى عليه في القرار المذكور فطعن فيه استئنافاً .

نظرت محكمة الجمارك الاستئنافية الدعوى وبعد استكمالها إجراءات التفاضلي أصدرت بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢ قرارها رقم ٢٠٠٩/٤٩٣/٢٠ وهو القرار المشار إليه في مقدمه هذا القرار .

لم يرض المدعى عليه في القرار المشار إليه فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :

نجد أن موضوع هذه الدعوى هو منع المطالبة بمبالغ تطالب بها دائرة الجمارك كضريبة مبيعات وضريبة خاصة.

ونجد أن محكمة الجمارك الاستئنافية ومن قبلها محكمة الجمارك البدائية قد قضت بالحكم بمنع المطالبة لوقوع المطالبة بعد مضي ما يزيد على الثلاث سنوات من تاريخ انجاز المعاملات الجمركية خلافاً لأحكام المادة ٢٤٥/أ من قانون الجمارك.

ونجد أن المادة ٢٤٥/أ من قانون الجمارك تتعلق بالرسوم والغرامات المفروضة بموجب قانون الجمارك.

ولما كانت الضريبة على المبيعات قد فرضت بموجب قانون الضريبة العامة على المبيعات فإن أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات هي الواجبة التطبيق فيما يتعلق بضريبة المبيعات والمادة ٤٣/ب من القانون تحديداً فيما يتعلق بمدة المطالبة وهي خمس سنوات من تاريخ استحقاقها.

[Handwritten signature]

باسم الآلهة العظمى

[Handwritten signature]

باسم الآلهة العظمى

[Handwritten signature]

باسم الآلهة العظمى

[Handwritten signature]

باسم الآلهة العظمى

رقم 2652-104

باسم الآلهة العظمى

باسم الآلهة العظمى

باسم الآلهة العظمى

باسم الآلهة العظمى